سدّ الفجوة

برنامج منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق
المساواة بين الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

بـــــذرة الفجـــــوة

برنامج منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق
المساواة بين الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية

لأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

جميع حقوق الطبع محفوظة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief, Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division, FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2009

الصُور: © FAO / A. Ariadi, G. Bizzarri, J. Isaac, P. Lowrey, R. Messori, H. Dinh Nam, G. Napolitano, A. Proto, D. Sy, J. Spaull, AFP / A. Berry

النص: Graeme Thomas تصميم الأشكال: Antonella Porfido, Daniela Scicchigno

المحتويات

5 تمهيد

6 لماذا الجنسانية؟

10 المساواة بين الجنسين

14 المحاصيل

16 الثروة الحيوانية

18 مصايد الأسماك

20 الغابات

22 الموارد الطبيعية

24 العمال وسبل العيش

26 الأمن الغذائي والتغذية

28 حالات الطوارئ

30 الاستثمارات

"يكتسي تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين أهمية خاصة في تصوّر منظمة الأغذية والزراعة لعالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية." – جاك ضيوف

تمهيد

وقد عاد اليوم شبح الجوع ليهيمن على العديد من البلدان النامية. فارتفع عدد ناقصي التغذية إلى ما يفوق المليار نسمة أي ما يعادل سُدس البشرية جمعاء. ويواجه المجتمع الدولي تحديات كبرى أخرى منها تباطؤ الاقتصاد العالمي وانهيار مستويات التجارة والاستثمارات وازدياد ندرة الموارد الطبيعية وتأثيرات تغيّر المناخ.

ولن يكون باستطاعتنا التغلّب على هذه التحديات ما دامت الأفكار القديمة المتحجّرة بشأن دور كلّ من المرأة والرجل تحرم المرأة من إمكانية المشاركة الكاملة في صنع القرارات وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل المرأة في الريف السواد الأعظم من فقراء العالم. فمعظم العمل الذي تقوم به كربّة منزل وكمنتجة في القطاع الزراعي هو عمل غير مأجور. فتكاد مساهمتها أن تكون خفيّة. وإمكانات حصول المرأة على ملكية الأراضي والخدمات المالية والتدريب وغيرها من الوسائل لزيادة الإنتاج الزراعي ودخل الأسرة وتحسين التغذية والصحة، أقلّ بكثير من الإمكانات المتاحة للرجل. ويطال الكساد الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الغذائية النساء والأسر التي ترأسها نساء بصورة متفاوتة.

إنّ الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بين المرأة والرجل تقوّض الأمن الغذائي وتمنع النمو الاقتصادي والتقدّم في القطاع الزراعي. لذا، فإنّ الإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين من أجل الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرارات في المناطق الريفية، واحداً من الأهداف الرئيسية للمنظمة في السنوات العشر المقبلة. وسيكون تحقيق المساواة بين الجنسين ضرورياً لتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي المنعقد في روما خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

وتسعى منظمة الأغذية والزراعة، من خلال مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع برامجها الخاصة بالزراعة وبالتنمية الريفية، إلى تعزيز تأثير الدعم الذي تقدّمه إلى الدول الأعضاء وإلى تحقيق الغايات المتمثلة في المساواة بين الجنسين والقضاء على الجوع والفقر وتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

جاك ضيوف
المدير العام
منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

لماذا الجنسانية؟

الأدوار الجنسانية، والعلاقات الجنسانية، التمييز الجنساني، والمساواة الجنسانية، والعدالة الجنسانية، والتحليل لجنساني، والتوازن الجنساني، وتعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية.

لقد لقيت كل هذه المصطلحات على مدى العقد الماضي القبول ضمن البيانات، وخطط العمل، والسياسات، والبرامج، والمشروعات المتصلة بالزراعة والتنمية الريفية.

إلا أن القبول بتلك المصطلحات لم يكن يعني أنها حظيت دائما بفهم كامل. وبالنسبة للبعض، فإن العقبة الكأداء تكمن في مصطلح " الجنسانية"، وهو مفهوم حديث نسبياً من مفاهيم العلوم الاجتماعية. ولا تشير "الجنسانية" إلى الذكر والأنثى، بل إلى المذكر والمؤنث — أي إلى الخصائص والسمات التي ينسبها المجتمع إلى كل من الجنسين. فالناس يولدون إناث أو ذكور، ولكنهم يتعلمون كيف يكونون نساء ورجالا. والمفاهيم الجنسانية تتسم بعمق جذورها، وبتباينها الواسع ضمن الثقافات وفيما بينها، وبتحولها على مدى الزمن. على أن الجنسانية، وفي كل الثقافات، هي التي تحدد ما تتمتع به الإناث والذكور من سلطة وموارد.

ووفقاً لأي مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية، فإن سلطة الإناث ومواردهن هي الأدنى في المناطق الريفية من البلدان النامية. وتشكل الريفيات غالبية الفقراء في العالم. كما أنهن يعانين من أدنى مستويات التعليم وأعلى معدلات الأمية. وفي كل الأقاليم النامية تندرج الأسر الريفية التي ترأسها النساء في عداد الشرائح الأشد فقراً بين الفقراء.

وتبرز العديد من الدراسات التكاليف الاجتماعية الناجمة عن افتقار النساء الريفيات إلى التعليم والأصول، وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع معدلات نقص التغذية، ووفيات الأطفال، وكذلك الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ مرض الإيدز في بعض البلدان. وثمة تكاليف اقتصادية باهظة أيضاً تتمثل في هدر الرصيد البشري وانخفاض القدرة الإنتاجية لليد العاملة مما يخنق التنمية الريفية والتقدم في قطاع الزراعة. ومن ثم فإنه يهدد الأمن الغذائي للنساء والرجال على حد سواء.

ولهذا كله أضحت الجنسانية عنصراً محورياً من عناصر استراتيجية المنظمة الجديدة إزاء الزراعة والتنمية الريفية، وغدا تفهم مصطلحاتها أمراً بالغ الأهمية.

أدوار الرجل والمرأة هي أنواع السلوك والمهام والمسؤوليات التي يعتبر المجتمع أنها تناسب الرجل والمرأة والفتية والفتيات

يعتبر الإنتاج الزراعي التجاري في المجتمعات الريفية التقليدية من مسؤوليات الذكور في المقام الأول. إذ يقوم الرجال بإعداد الأرض، وري المحاصيل، وحصدها، ونقلها إلى الأسواق. ويمتلك الرجال ويتاجرون بالحيوانات الضخمة، مثل الأبقار، كما أنهم مسؤولون عن قطع أشجار الغابات، وسحبها، وبيعها. أما في المجتمعات المحلية لصيد الأسماك فإن الذكور يضطلعون بمهام الصيد في المياه الساحلية والعميقة على نحو دائم تقريبا.

وتضطلع النساء الريفيات بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على الأسرة. فهن يقمن بتنشئة الأطفال، وزراعة المحاصيل الغذائية وإعداد الطعام، والعناية بدواجن الأسرة، وجمع الحطب والماء. على أن النساء والفتيات يقمن أيضاً بدور هام، غير مأجور عموماً، في ميدان توليد الدخل الأسري، وذلك بتوفيرهن لليد العاملة اللازمة للزرع، والتعشيب، وحصاد المحاصيل ودرسها، وتجهيز المنتجات للبيع. وقد تكسب النساء دخلاً صغيراً أيضاً لأنفسهن عبر بيع الخضار المنتجة في الحدائق المنزلية، أو المنتجات الحرجية. وتنفق النساء دخلهن أساساً على احتياجات الأسرة الغذائية وتعليم الأطفال.

العلاقات بين الرجل والمرأة هي الطرق التي يحدد المجتمع من خلالها حقوق ومسؤوليات وهوية الرجل والمرأة تجاه بعضهما البعض

على الرغم من ضخامة مساهمة النساء في الرخاء الأسري والإنتاج الزراعي، فإن الرجال يتحكمون عموماً ببيع المحاصيل والحيوانات واستخدام الدخل الناجم عن ذلك. ويؤدي إغفال قيمة عمل النساء إلى تحويلهن إلى كيانات لا وجود لها فعلاً في المعاملات الاقتصادية، وتخصيص الموارد الأسرية، واتخاذ القرارات على المستوى المجتمعي الأوسع.

ومع تزايد اتسام الزراعة بالطابع التجاري، فإن الوضع المهيمن للرجال يؤدي إلى إحداث تحول في الأدوار الجنسانية – لصالحهم. وعلى سبيل المثال فإن الرجال، ومع تصاعد الطلب الحضري على الخضروات، يقومون بالاستيلاء على الحدائق التقليدية للنساء لتحويلها إلى مشروعات تجارية. ويؤدي الاستحواذ على أدوار النساء إلى خفض حجم الإنتاج الغذائي المخصص للأسر، وإلى هبوط دخول النساء، والتقليل من مكانتهن الاجتماعية. وثمة اتجاه متصاعد آخر هو هجرة الرجال الريفيين الفقراء إلى الخارج بحثاً عن فرص العمل، وهو ما يلقي على عاتق النساء بالمسؤولية الكاملة عن إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية، إلى جانب تربية الأطفال.

التمييز الجنساني هو أي استبعاد أو قيد يُفرض على أساس الأدوار والعلاقات الجنسية ويحول دون تمتع الشخص بحقوقه الإنسانية الكاملة

تعاني النساء الريفيات من تمييز منتظم في الحصول على الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية. وعادة ما تُعنى خدمات الإمداد بالائتمان، والإرشاد، والمدخلات، والبذور تُعنى باحتياجات رؤساء الأسر من الذكور. ونادراً ما تُلتمس مشورة المرأة الريفية في المشروعات الإنمائية التي قد تؤدي إلى زيادة إنتاج الرجال ودخولهم، ولكنها تضيف في الوقت ذاته إلى الأعباء الملقاة على عاتق النساء. وعندما تزداد الأعباء تُسحب الفتيات من المدارس بمعدلات تفوق غالباً معدلات سحب الفتيان، وذلك للمساعدة في أداء المهام الزراعية والأسرية.

وفي العديد من البلدان فإن وفاة الزوج قد تؤدي إلى قيام أسرته بانتزاع ما يملكه من أرض وحيوانات من أيدي أرملته لتنضم إلى صفوف المعدمين. كما أن أجور العاملات الزراعيات أدنى من أجور الرجال، في الوقت الذي يتم فيه "تأنيث" المهام ذات الأجر الضئيل بصورة روتينية. ويمكن أن ينحدر التمييز ليغدو عنفاً ذي منطلق جنساني، ولاسيما خلال حالات الطوارئ التي تكون فيها النساء معزولات وضعيفات. وثمة نمط آخر من أنماط العنف وهو انعدام حقوق النساء فيما يتعلق "بالعلاقات الجنسية الآمنة"، وهو ما يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ مرض الإيدز" في بعض البلدان.

المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الثالث من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية هو "عزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". الغرض منه هو القضاء على التمييز بين الجنسين في جميع مستويات التعليم بحلول عام 2015. كما أن المساواة بين الجنسين بإمكانها أن تساعد المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

إن زيادة الإنتاج الزراعي للمرأة الريفية ومشاركتها في القوى العاملة يساعدان في الحد من الفقر ويحفزان النمو الاقتصادي.

الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية: تخفيض معدل وفيات الأطفال

إن نقص فرص حصول المرأة الريفية على التعليم وعلى الأصول الإنتاجية يرتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع معدلات وفيات الأطفال والمواليد.

الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية: تحسين الصحة النفاسية

يمكن الوقاية من الغالبية العظمى للوفيات أثناء الوضع – التي تقدر بنحو نصف مليون حالة وفاة سنوياً – بتحسين فرص حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية.

الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا، وغيرهما من الأمراض

يعتبر عدم المساواة بين الجنسين أحد العوامل الهامة وراء انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية: كفالة الاستدامة البيئية

تتحكم المرأة الريفية في الموارد الطبيعية يوميا، باعتبارها مزارعة وربة أسرة. ولاشك في ضرورة مساهمتها في برامج الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والتنوع البيولوجي.

لماذا الجنسانية؟

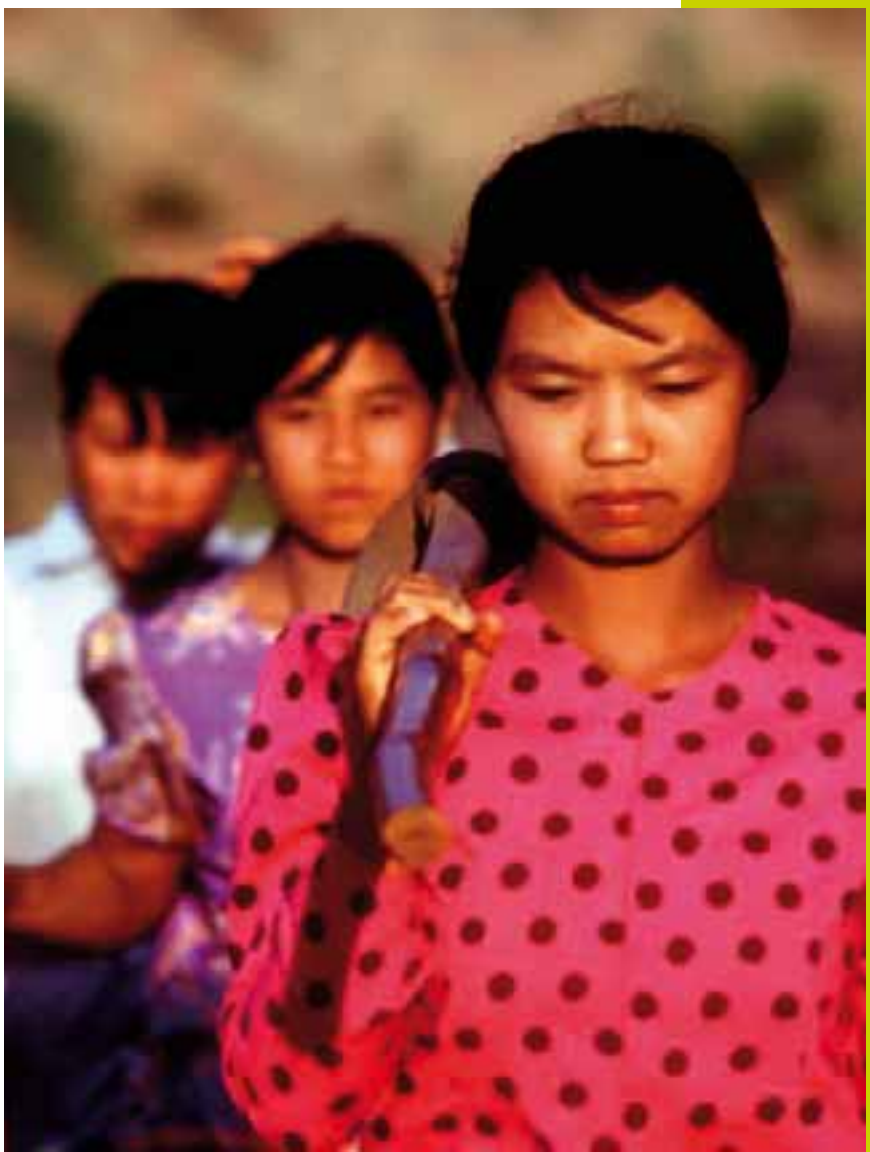

المساواة بين الجنسين تعني أن تتساوى المرأة والرجل في الحقوق والفرص والمستحقات في الحياة المدنية والسياسية

وبالنسبة للمنظمة فإن المساواة الجنسانية هي المشاركة المتساوية للنساء والرجال في اتخاذ القرارات، والقدرة المتساوية على التمتع بحقوقهم الإنسانية، والحصول على الموارد والمنافع والسيطرة عليها بصورة متساوية، والفرص المتساوية في العمالة وفي جميع الجوانب الأخرى لموارد رزقهم.

وتعتبر المساواة الجنسانية تدبيراً منطقيا. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الإنتاجية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن ترتفع بنسبة 20 في المائة في حال تمتع النساء بقدرة متساوية على الوصول إلى الأراضي، والبذور، والأسمدة. وخلص تقرير للبنك الدولي إلى أن الحد من التفاوت الجنساني يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات في صفوف الرضع والأطفال، وإلى تحسن التغذية، وارتفاع الإنتاجية الاقتصادية، وزيادة سرعة النمو. وبالنسبة للمجتمع العالمي، فإن المساواة الجنسانية هي التزام مدرج في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وفي الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

الإنصاف بين الجنسين يعني العدالة وعدم التحيّز في معاملة الرجل والمرأة من حيث الحقوق والمستحقات والواجبات والفرص

أدرجت المنظمة المساواة الجنسانية في الوصول إلى الموارد، والسلع، والخدمات، واتخاذ القرارات، ضمن أهدافها الاستراتيجية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية على مدى السنوات العشر القادمة. وعبر خلق علاقات اجتماعية لا يعاني فيها أي من الجنسين من التمييز، فإن المساواة الجنسانية تهدف إلى النهوض بالعلاقات والأدوار الجنسانية، وتحقيق العدالة الجنسانية.

ولا يتمثل جوهر العدالة بالمعاملة المتماثلة – فقد تكون المعاملة متساوية أو متباينة، إلا أن من الواجب أن تُعتبر متكافئة على الدوام من حيث الحقوق، والمنافع، والالتزامات والفرص. وبما أن هيمنة الذكور في الأسرة، والسياسات والمؤسسات العامة، لا في المناطق الريفية فحسب بل وعلى النطاق العالمي أيضا، قد أدت إلى طمس مصالح

النساء وشواغلهن، فإن إحدى الاستراتيجيات الأساسية للعدالة الجنسانية تتمثل في تمكين النساء. ومن الواجب أن تغطي التنمية احتياجات النساء وتطلعاتهن طويلة الأجل، وسلطتهن في اتخاذ القرارات، وقدرتهن على الوصول إلى الموارد الهامة والتحكم بها مثل الأراضي وقوة عملهن الذاتية.

تحليل أدوار الجنسين هو دراسة مختلف الأدوار التي تؤديها المرأة والرجل لفهم ما يقومان به وما هي الموارد المتاحة لهما وما هي احتياجاتهما وأولوياتهما

في بعض المجتمعات، يقوم الرجال بالأعمال المدفوعة الأجر، بينما تقوم النساء بالأعمال غير المدفوعة الأجر. وتشمل الأعمال غير المدفوعة الأجر الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، والأعمال التطوعية في المجتمع المحلي. وتسمى هذه الأعمال أحياناً "الأعمال المنزلية". وعلى الرغم من أن هذه الأعمال ضرورية لبقاء الأسرة، إلا أنها لا تُعتبر عادة "عملاً" أو "عملاً منتجاً". ومن خلال فهم طبيعة مساهمة مختلف الأفراد في الأنشطة الإنمائية وتأثرهم بها، أي من منهم يربح ومن منهم يخسر بسببها، فإن التحليل الجنساني يساعد المخططين على تفادي أخطاء الماضي المكلفة وتصميم برامج ومشروعات تتسم بالفعالية، والكفاءة، والإنصاف.

وعلى سبيل المثال، فإن بمقدور التحليل الجنساني أن يوضح أنه إذا ما كانت أنشطة تعشيب المحاصيل وحصدها تندرج في عداد "المهام النسائية"، فإن تنفيذ برنامج لزيادة إنتاج المحاصيل النقدية قد يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق النساء ويوفر لهن منافع ضئيلة فحسب. وربما يكون من الأفضل الاستثمار في مد شبكة للمياه إلى الأسر الريفية، بما يتيح للنساء وقتاً أطول للعمل في إنتاج الحيوانات الصغيرة وفي البستنة. وفي مشروعات الطوارئ، فإن التحليل الجنساني يميز بين الآثار المحتملة على الفتيات والنساء، مثل زيادة مخاطر سوء التغذية، وعلى الفتيان والرجال الذين قد يتعرضون لخطر التجنيد للانخراط في النزاعات.

التوازن بين الجنسين هو تساوي المرأة والرجل في المشاركة النشطة في مختلف مجالات صنع القرار وللحصول على الموارد والخدمات والتحكّم بها

تنظر الأمم المتحدة إلى التوازن الجنساني على أنه عنصر أساسي لتحقيق المساواة، والتنمية، والسلام. وبغية تحقيق هذا التوازن في الزراعة والتنمية الريفية، فإن الحاجة تدعو إلى جهود تبذلها المجتمعات المحلية الريفية، والحكومات، والوكالات الإنمائية الدولية.

على المستوى المحلي مثلاً، التوازن بين الجنسين هو أن يشارك الرجل والمرأة بشكل نشط في الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرارات، بما في ذلك الأجهزة التي تدير المرافق والبنى التحتية على مستوى المجتمع المحلي. وتدعو الحاجة إلى أن تنهض الوزارات المسؤولة عن التنمية الريفية بالتوازن الجنساني في صفوف الموظفين التقنيين والإداريين، ولاسيما فيما يتعلق بأنشطة الإرشاد. وتجهد المنظمة لتحقيق التوازن الجنساني وذلك من خلال تعيين النساء في صفوف الموظفين الميدانيين العاملين في مشروعاتها الإنمائية. وقامت المنظمة بتدريب موظفات للتيسير بغية تعريف المزارعات على إجراءات المكافحة البيولوجية للآفات، وأنشأت كوادر من العاملات المساعدات المعنيات بالثروة الحيوانية لتقديم المشورة إلى مشروعات الدواجن التي تنفذها النساء، واستعانت بموظفات تنشيط لتشكيل المجموعات النسائية الهادفة إلى توليد الدخل. وضمن المنظمة فإن نسبة الموظفات الفنيات قد ارتفعت من أقل من 23 في المائة عام 1994 إلى 40 في المائة عام 2009.

تعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية هو استراتيجية معتمدة عالمياً لتحقيق المساواة الجنسانية

تُعرِّف الأمم المتحدة تعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية على أنه عملية تقدير آثار أي عمل مزمع على الرجال والنساء في كل المجالات وعلى جميع المستويات. ويعني ذلك جعل شواغل النساء والرجال وخبراتهم على حد سواء بعداً أصيلاً من أبعاد كل الجهود المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية.

وكجزء من إطارها الاستراتيجي الجديد فإن المنظمة قد اعتمدت تعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية كعنصر محوري في سياساتها وبرامجها الإنمائية. واتسع نطاق عمل المنظمة الآن بحيث تجاوز "القضايا النسائية"، ليصل إلى مجالات كانت تعتبر قبلاً "حيادية جنسانيا"، مثل العلوم الزراعية ووضع السياسات الاقتصادية. ويقتضي تعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية داخل المنظمة توعية الموظفين بالقضايا الجنسية في الأعمال التقنية والإدارية، وخلق آليات للمساءلة، وضمان تخصيص موارد تتناسب مع التحديات الماثلة.

يرسم هذا الدليل معالم الأبعاد الجنسانية لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتدابير المنظمة الرامية إلى تحقيق العدالة الجنسانية في الزراعة والتنمية الريفية.

الهدف الاستراتيجي:
تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات واتخاذ القرار

المساواة بين الجنسين

ستعمِّم الاستراتيجية الجديدة للمنظمة قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع برامج المنظمة في مجال الزراعة والتنمية الريفية

ولقد أصبح تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً استراتيجياً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتحقيقاً لرؤية المنظمة المتمثلة في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، فإن إطارها الاستراتيجي الجديد يحدد سلسلة من الأهداف التي تحدِّد الآثار – في البلدان والأقاليم وعالمياً – التي يجب تحقيقها في العقد المقبل.

ويستجيب الهدف الاستراتيجي كاف – "تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات واتخاذ القرار" – للأدلة الدامغة التي تبرهن على أن انعدام المساواة بين الجنسين يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر. وتقول المنظمة إن الاستراتيجيات في مجال الزراعة والتنمية الريفية لا تعود بالفائدة دوماً على سكان الريف، وبخاصة النساء، بل إنها تؤدي في بعض الأحيان إلى مضاعفة التفاوتات القائمة بين الجنسين.

ومن المرجح أن يزداد هذا الاتجاه سوءاً في مواجهة التحديات الحالية غير المسبوقة، ومن بينها تغيُّر المناخ، والهجرة الدولية، والأمراض المعدية العابرة للحدود، والهبوط الاقتصادي العالمي. وما لم تُعالج قضية تحقيق المساواة بين الجنسين معالجة شاملة، فإن المجتمع العالمي لن يحقق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

"المزايا النسبية" للمنظمة

للمنظمة، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة القيادية في مجال الزراعة والتنمية الريفية، مزايا نسبية واضحة في معالجة قضايا تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف. ولعدة عقود، ناصرت المنظمة مساهمة المرأة في الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي، وكانت في طليعة الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز التي تحد من الفرص المتاحة أمام المرأة وتحول دون تمتعها الكامل بحقوقها.

وخلال الفترة ما بين عام 1989 وعام 2001، ركّزت خطتا عمل خمسيتان للمنظمة بشأن "المرأة في التنمية" على تحسين حصول المرأة الريفية على الموارد والتدريب والخدمات الأخرى. وفي عام 2002، حددت خطة جديدة بشأن "نوع الجنس والتنمية" الأدوار المختلفة للمرأة والرجل وعدم تكافؤ علاقات القوة بينهما كفئة محورية للتحليل، بحيث طبّقت ذلك ليس فحسب على "مشروعات المرأة" بل أيضاً على برنامج العمل الأوسع للمنظمة، رابطة إياه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكانت الأدوات الأساسية الثلاث لتنفيذ خطة 2002-2007 هي تنمية القدرات، وإثارة الوعي، والمؤشرات

والإحصاءات المراعية للتفاوت بين الجنسين. وقادت المنظمة الجهود الرامية إلى الترويج لتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة عن طريق عقد دورات تدريبية في مجال التحليل الاجتماعي – الاقتصادي والجنساني من أجل ما يقدّر بأربعة آلاف أخصائي في التنمية في أكثر من 100 بلد. ودرَّبت المنظمة أيضاً محللي السياسات الوطنيين على جمع واستخدام البيانات المفصّلة حسب كل جنس على حدة، ووضعت مؤشرات مراعية للتفاوت بين الجنسين في الميادين الفنية التي تتدرج من صحة الحيوان وإدارة المياه إلى التغذية ومصايد الأسماك وفي العمالة الريفية.

وعن طريق بناء القدرات والحصول على بيانات أكثر موثوقية، شجّعت المنظمة على اتباع سياسات مراعية للتفاوت بين الجنسين وعلى التخطيط المراعي لذلك التفاوت في 30 بلداً. فقد اعتمدت بوتسوانا وناميبيا خطتي عمل وطنيتين للأمن الغذائي تسعيان إلى إزالة أوجه انعدام المساواة في حصول المرأة على موارد الإنتاج. وساهمت المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة في تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في سياسة شيلي الزراعية وساعدت على زيادة استخدام واضعي السياسات في الصين لإحصاءات تتعلق بكل جنس على حدة.

وفي المنظمة، أنشئت شعبة قضايا المساواة بين الجنسين والإنصاف والعمالة الريفية في عام 2007، داخل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتولى المسؤولية العامة في المنظمة عن المساواة بين الجنسين. وعزَّز برنامج تدريبي كلاً من التزام الموظفين بتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين والمهارات اللازمة للوفاء بهذا الالتزام. وأُنشئت شبكة من جهات التنسيق على مستوى كبار المسؤولين في الوحدات التقنية بالمنظمة لتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع برامج المنظمة التقنية. وعلى سبيل المثال، تُعتبر الآن منظورات الجنسين محورية في ما يتعلق بإستراتيجية المنظمة في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وأُدمجت بشكل بارز في عملياتها الخاصة بالإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

منظمة الأغذية والزراعة: صوتٌ لتمكين المرأة الريفية

بدأت منظمة الأغذية والزراعة دعمها للمرأة الريفية في عام 1949، عندما وضعت البرنامج الاجتماعي والاقتصاد المنزلي لمعالجة القضايا المتعلقة بالأدوار المنزلية والإنجابية للمرأة. وفي السبعينات من القرن الماضي، عندما تبينت الدرجة الحقيقية لمساهمتها في الزراعة، تحوّل تركيز المنظمة إلى المرأة الريفية باعتبارها منتجاً وموردا للأغذية التي تحتاجها الأسرة.

وكان هذا التطور جزءاً من "الصحوة العالمية" عدم المساواة القائم بين المرأة والرجل. وهي الصحوة التي انعكست في العديد من إعلانات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية. وكان من بين ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1979، وهي الاتفاقية التي أوكلت إلى منظمة الأغذية والزراعة مساعدة الدول الأعضاء أن ترفع تقريراً عن مدى التقدم باتجاه القضاء على التمييز ضد المرأة الريفية.

وسعت أول خطة عمل وضعتها المنظمة من أجل المرأة في مجال التنمية (1989–1995) إلى إدراج الالتزامات الدولية في سياسات المنظمة وبرامجها. كما وقع الاختيار على المنظمة لكي تكون الوكالة المسؤولة عن العناصر الخاصة بالأغذية والزراعة في أول خطة متوسطة الأجل على مستوى منظومة الأمم المتحدة من أجل المرأة في مجال التنمية (1990–1995).

وقد كرر برنامج عمل بيجين، الذي أقره المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام 1995، التزام العالم بالمساواة بين الجنسين. وأصبح تعميم المنظور الجنساني هو الإستراتيجية المشتركة لتعزيز المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي البلدان الأعضاء أيضاً. وربطت منظمة الأغذية والزراعة قضايا الجنسين بقضايا الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، الذي أعلن أن مشاركة المرأة والرجل الكاملة مسألة أساسية لتوفير الأغذية للجميع.

وعكست خطة العمل الثانية للمنظمة من أجل المرأة في مجال التنمية (1996–2001) إدراكاً أوسع لقضايا الأمن الغذائي. فخطة العمل الأولى التي وضعتها المنظمة لقضايا الجنسين والتنمية (2002–2007) نسقت إستراتيجية المنظمة من جديد لتعزيز المساواة بين الجنسين، مع التركيز على التحديات الناشئة مثل تأثير العولمة، وديناميات السكان، والضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية. أما خطة العمل الثانية لقضايا الجنسين والتنمية (2008–2013) فقد أدرجت ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة.

المساواة بين الجنسين

استمرار بقاء ثغرات هامة

بفضل عمل المنظمة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، تبنَّت بلدان كثيرة سياسات وبرامج تنموية أكثر شمولاً جنسانياً واجتماعياً. ولكن ما زالت هناك ثغرات هامة: فلقد أدت التحيّزات الثقافية وانعدام الإرادة السياسية إلى اعتماد وتنفيذ متفاوتين للسياسات المتفق عليها دولياً وللاتفاقيات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة.

وما زالت البيانات اللازمة لفهم الفروق بين الجنسين في الحصول على موارد الإنتاج شحيحة. وما زالت قدرة بلدان نامية كثيرة على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في برامج التنمية ضعيفة. وحتى حيثما تحقق تقدّم، فإن القدرة على تنفيذ السياسات وتقييم الأثر كثيراً ما تكون قاصرة. وتسعى استراتيجية المنظمة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين إلى سد هذه الثغرات ورفع مستوى المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

الرجال والنساء في وظائف مهنية: مقر المنظمة الرئيسي في 1994 و2009

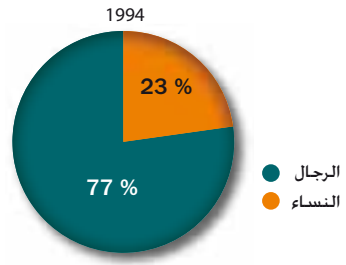

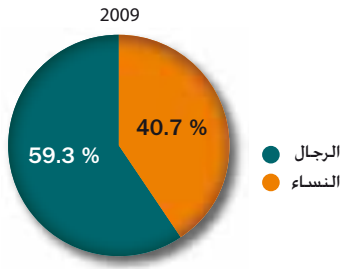

نحو التوازن بين الجنسين

تماشياً مع هدف الأمم المتحدة لتحقيق التوازن بين الجنسين في موظفيها، زاد عدد النساء اللائي يتبوأن وظائف مهنية في مقر المنظمة في روما من 23 في المائة عام 1994 إلى أكثر من 40 في المائة عام 2009.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

لقد حددت المنظمة لنفسها، من أجل تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في برامجها في مجال الزراعة والتنمية الريفية، الأهداف التالية حتى سنة 2013:

سياسات الأمم المتحدة وبرامجها المشتركة

دعم تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة والتنمية الريفية في إطار مبادرة "توحيد أداء الأمم المتحدة"، وتحديد الاحتياجات والثغرات والمنطلقات للدعم التقني الذي تقدمه المنظمة، والمساهمة في اتباع نُهُج مشتركة في ما يتعلق بتحقيق قضية المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة.

السياسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية

مساعدة الحكومات في إدماج قضية تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن السياسات والبرامج التنموية عن طريق تحليل التفاوتات التي تؤثر على حصول الناس على الموارد وتحليل القضايا التي تهدد المساواة بين الجنسين وسُبل العيش الريفية.

بناء القدرات

التوسُّع في تقديم الدعم للتدريب في مجال تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين (باستخدام الأدوات التي بادر إلى وضعها برنامج المنظمة للتحليل الاجتماعي – الاقتصادي والجنساني)، وجمع وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات المفصلة حسب كل جنس على حدة المستخدمة في وضع السياسات.

مهارات المنظمة ومواردها وبرامجها التقنية

تحسين مهارات موظفي المنظمة في مجال تحليل قضية تحقيق المساواة بين الجنسين، وتخصيص ميزانيات محددة لبلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم شبكة المنظمة من جهات التنسيق المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين لتعزيز تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع برامج المنظمة التقنية.

الهدف الاستراتيجي:
التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي

المحاصيل

تُتاح للمرأة أقل درجة حصول على الوسائل اللازمة لزيادة الغلات والتحوّل عن المحاصيل الكفافية إلى الإنتاج الموجَّه إلى السوق

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

أفضل الممارسات في مجال البستنة

زيادة التركيز الجنساني للتدريب على أفضل الممارسات في مجال البستنة وغيره من المبادرات في مجال التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي وتنويعه في المناطق الريفية والمناطق الحضرية/المحيطة بالحضر.

الإدارة المتكاملة للآفات

التركيز في البرامج والسياسات الوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للآفات، على الفئات الضعيفة، ومن بينها النساء، عند استنباط وسائل من أجل صون خدمات النظم الإيكولوجية وتحسينها.

التنوع المحصولي

إدماج القضايا التي تهم كلاً من الرجل والمرأة في الجهود الرامية إلى وضع سياسات واستراتيجيات من أجل الموارد الوراثية النباتية.

محاصيل الطاقة الحيوية

بحث انعكاسات محاصيل الطاقة الحيوية الجديدة بالنسبة للأمن الغذائي، واستخدام الرجل والمرأة للعمل والوقت، وتقسيم الدخل من الإنتاج المحصولي أو العمالة.

تتسم زيادة إنتاجية المحاصيل بأهمية حاسمة بالنسبة للأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وصون الموارد الطبيعية. فالزراعة ستحتاج، لكي تُطعم سكان العالم الذين سيبلغ عددهم 9.2 مليون نسمة في عام 2050، إلى مضاعفة إنتاج الأغذية، وعليها أن تحقق ذلك على الرغم من تناقص قاعدة حصة الفرد من الأرض الصالحة للزراعة، وحدوث هبوط مطرد في زيادات غلات المحاصيل، وتصاعد الضغط على خدمات النظم الإيكولوجية، وأثر تغيُّر المناخ.

ولذا فإن أول الأهداف الاستراتيجية الجديدة للمنظمة هو التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي. وتدعو المنظمة إلى زيادة إنتاجية المحاصيل وإلى زيادة مساهمتها في الأمن الغذائي وسُبل العيش الريفية، عن طريق ممارسات الزراعة المستدامة (من قبيل الإدارة المتكاملة للآفات والزراعة التي تصون البيئة)، وتحسين إدارة التنوع البيولوجي، والتحوُّل عن الزراعة الكفافية إلى الإنتاج الموجّه إلى السوق.

الأبعاد الجنسانية للإنتاج المحصولي

تساهم المرأة مساهمات رئيسية في الإنتاج المحصولي. فهي توفّر ما يصل إلى 90 في المائة من اليد العاملة المستخدمة في زراعة الأرز في جنوب شرق آسيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تُنتج المرأة ما يصل إلى 80 في المائة من المواد الغذائية الأساسية من أجل الأسرة المعيشية ومن أجل البيع على حد سواء. وفي الحدائق المنزلية، تزرع المرأة الريفية الخضر الهامة لتغذية أفراد الأسرة المعيشية. وأدوار المرأة في الإنتاج المحصولي آخذة في التوسُّع: فقد أدت هجرة الشبان من المناطق الريفية في بعض الأقاليم إلى حدوث تغيُّرات دائمة في مسؤوليات المرأة ومهامها.

ومع ذلك فإن المرأة تتاح لها أقل درجة حصول على الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج والغلات، وللتحوّل عن الزراعة الكفافية إلى الإنتاج الأعلى قيمة الموجّه إلى السوق. فأقل من 10 في المائة من المزارعات في تايلند ونيبال والهند يملكن أرضاً. وتمثّل النساء نسبة تبلغ 15 في المائة فقط من العاملين في مجال الإرشاد الزراعي. وقد وجدت دراسة بشأن النُظم الائتمانية الزراعية في أفريقيا أن حصة المرأة من القروض كانت لا تتجاوز 10 في المائة. ونادراً ما يُبلغ عن الإحصاءات المتعلقة بغلاّت المرأة، ومعدلات استخدامها للتكنولوجيا، واستخدامها للمدخلات.

وكثيراً ما لا يكون عدم مشاركة المرأة في الإنتاج المحصولي التجاري مسألة تفضيل، بل نتاج محدودية حصولها على المدخلات ووصولها إلى الأسواق. فقد قدّرت إحدى الدراسات أن الإنتاجية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان يمكن أن ترتفع بنسبة قدرها 20 في المائة لو كان قد أُتيح للمرأة في ذلك الإقليم الحصول المتكافئ على الأراضي والبذور والأسمدة. ويتأثر أيضاً استخدام المرأة لتكنولوجيات الإنتاج المحصولي الجديدة تأثراً قوياً بمن يتحكّم في المحصول ومَنْ يملكه في نهاية المطاف: فالرجل كثيراً ما يغزو الإنتاج المحصولي "النسائي" عندما يصبح ذلك الإنتاج أكثر ربحاً.

ويلزم تحليل دقيق لتقييم أهمية محاصيل الطاقة الحيوية، من قبيل قصب السكر والذرة والجاتروفا وأثرها على فقراء الريف. فمن الممكن أن يوفّر إنتاج محاصيل الوقود الحيوي

على نطاق صغير دخلاً ومصدراً للكهرباء يقلل من الأعباء المنزلية للمرأة. ولكن الدراسات تشير إلى أن البديل — وهو المزارع الكبيرة والكثيفة الاستخدام لرأس المال — قد تتنافس على استخدام الأراضي الحدية التي تزرع فيها النساء الفقيرات محاصيل غذائية.

ومن اللازم أن تراعي الجهود الرامية إلى صون التنوع البيولوجي الزراعي واستخدام النهج الذي يتبعه كل من الرجل والمرأة في ما يتعلق بإدارة الأصناف المحصولية وخدمات النظم الإيكولوجية. فبينما تستخدم عادةً النظُم التجارية التي يسيطر عليها الذكور أصنافاً معيارية من نوع منفرد، تدير المرأة نظماً إنتاجية معقّدة وغنية بالأنواع ترمي إلى تحقيق الاستقرار بوجه عام. ولما كان فقدان التنوع المحصولي يقلل من قدرة المزارعين الفقراء على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، من اللازم أن تستفيد البحوث الزراعية من استراتيجيات الإنتاج التي تتبعها المرأة ومن خبرتها في ما يتعلق باختيار المحاصيل.

وأخيراً، من الممكن أن تؤثر الفروق بين الجنسين على اتباع المزارعين لنهج الإدارة المتكاملة للآفات، الذي يرمي إلى الإقلال من مشاكل الآفات ومن إساءة استعمال مبيدات الآفات ومن تلوث البيئة إلى أدنى حد. وكون المرأة هي المسؤولة عن صحة الأسرة يجعلها أكثر تجاوباً مع المعلومات المتعلقة بمبيدات الآفات وبتقنيات الإدارة المتكاملة للآفات.

عمل المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الإنتاج المحصولي

لقد كانت برامج كثيرة في مجال التنمية الزراعية تُبخس قيمة دور المرأة في الإنتاج المحصولي. وتشجّع المنظمة البحوث التشاركية، والصلات بين مجموعات الإرشاد الزراعي وصغار المزارعين، وبين نُظم البذور الرسمية والمحلية التي تساعد على تحديد احتياجاتهم وتلبيتها.

ففي كينيا، استخدمت المنظمة مدارس المزارعين الحقلية لتدريب المزارعين والمزارعات على الزراعة التي تصون البيئة، وهي نظام إنتاجي يقلل من تعرُّض المحاصيل للجفاف ومن اعتماد المزارعين على الأسمدة. وقد أدت هذه الزراعة إلى تحقيق غلات أكثر استقراراً، وعززت الأمن الغذائي، وأتاحت مزيداً من الوقت لتنويع سبُل العيش.

وفي تنزانيا، ساعدت المنظمة على تنظيم أسواق مجتمعية للبذور تبادل فيها 14 000 مزارع أنواعاً محلية من البذور ملائمة للظروف المحلية، ونتيجة للمعوقات التي تحول دون قدرة المرأة على التنقّل، فقد شارك عدد أكبر من الرجال من القرى المجاورة، ولكن عدد النساء اللائي حضرن من القرى المضيفة كان أكبر من عدد الرجال الذين حضروا من تلك القرى.

وفي باكستان، درّبت المنظمة ميسّرات لنقل ممارسات الإدارة المتكاملة للآفات في مجال زراعة القطن إلى المزارعات المهتمات بالمخاطر الصحية لمبيدات الآفات. وأفاد أيضاً انخفاض استخدام مبيدات الآفات العاملات في المزارع، اللائي يقمن بجني القطن يدوياً.

وفي هايتي، ساعدت المنظمة على إحياء الإنتاج المحلي للفاصوليا – وعلى حماية التنوع الوراثي في العملية – بتوزيع 50 طناً من البذور من أجل الإكثار على 23 مجموعة من المنتجين، مكونة من النساء بصفة رئيسية.

الهدف الاستراتيجي:
تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج الحيواني

الثروة الحيوانية

يجب أن تأخذ برامج التنمية في الحسبان أدوار الجنسين التي تشكّل القطاع الحيواني الصغير النطاق

أهداف المنظمة للفترة 2008-2013

السياسات والبرامج
استحداث أدوات ونُهج مراعية للفروق بين الجنسين تمكّن الخبراء في مجال الثروة الحيوانية من تعميم قضايا تحقيق المساواة بين الجنسين في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الحيوانية.

"البؤر الساخنة" المتعلقة بالفروق بين الجنسين
تحليل "البؤر الساخنة" المتعلقة بالفروق بين الجنسين في نُظم إنتاج الألبان والدواجن والإنتاج المحصور والقائم على الرعي.

القوائم المرجعية لتحقيق المساواة بين الجنسين
إعداد واستخدام قوائم مرجعية لضمان إدماج القضايا المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين ومعالجتها في دراسات القطاع الحيواني.

إن نُظم الثروة الحيوانية التقليدية القائمة على الموارد والسلالات الحيوانية المحلية هي المصدر الرئيسي لعيش 200 مليون أسرة ريفية، وتوفّر الغذاء والدخل لنحو 70 في المائة من فقراء العالم الريفيين.

ولكن القطاع الحيواني التقليدي يتعرّض لضغط متزايد. فالطلب الحضري المتزايد على اللحوم والألبان والبيض يُلبَّى على نطاق العالم بواسطة نظم إنتاج كبيرة ومكثّفة تستبعد المنتجين التقليديين من الأسواق، وتؤدي إلى تآكل التنوع الوراثي والسلالات الحيوانية المحلية، وتكون مواتية لنشوء أمراض حيوانية وانتشارها.

وترمي استراتيجية المنظمة إلى تحقيق زيادات مستدامة في الإنتاج الحيواني العالمي، تساهم بدورها في الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتدعو المنظمة إلى اتخاذ إجراءات لزيادة حصول المنتجين ذوي الدخل المنخفض على الموارد والخدمات، من قبيل الأراضي والمياه والائتمان والإرشاد الزراعي والرعاية البيطرية.

الأبعاد الجنسانية للإنتاج الحيواني

يشارك الذكور والإناث من جميع الأعمار في الإنتاج الحيواني الصغير النطاق. ويملك الرجال عادة ويديرون الحيوانات الكبيرة، من قبيل الماشية والجاموس، بينما تكون النساء دائماً تقريباً مسؤولات عن الدواجن والحيوانات المجترة الصغيرة، من قبيل المعز. بل إن ثروتهم كثيراً ما تكون في حقيقة الأمر أحد مصادر الدخل القليلة التي تسيطر عليها المرأة سيطرة كاملة.

ولكن أدوار الجنسين تتغير. فقد وجدت دراسة أُجريت في تنزانيا أن المرأة تؤدي "مهام الرجل" أثناء وجود حالات نقص في اليد العاملة. ونادراً ما يحدث العكس، إلا عندما تكون هناك إمكانية لاكتساب سيطرة على الأصول، مثلاً عندما يصبح إنتاج الألبان أكثر ربحاً.

ومع أن جميع أفراد الأسر المعيشية يشاركون في الإنتاج الحيواني، فإن التمييز بين الجنسين يحرم المرأة من الحصول على الموارد والحقوق والخدمات. فضمان حيازة الأراضي، مثلاً، أمر حاسم الأهمية لتحقيق زيادات في الإنتاجية: فالمزارعون الذين يملكون أرضاً تزيد احتمالات توظيفهم استثمارات طويلة الأجل ويحاولون اتباع تكنولوجيات إنتاجية جديدة. ولكن في معظم المجتمعات الريفية لا تحصل المرأة على الأراضي إلا من خلال أقاربها الذكور، وكثيراً ما يمتد انعدام أمن الملكية إلى الحيوانات نفسها. ففي ناميبيا، ما زال من الشائع أن تحصل أسرة الزوج على الحيوانات من المرأة عند وفاة زوجها (وذلك رغم وجود تشريع لمنع ذلك).

ومربو الحيوانات الذكور تكون أيضاً فرص حصولهم على التدريب والتكنولوجيا أفضل بكثير من فرص حصول الإناث على ذلك التدريب وتلك التكنولوجيا. فبرامج الإرشاد الزراعي تكون موجهة عادة نحو الثروة الحيوانية التي يملكها الرجال. ويفتقر المرشدون الزراعيون إلى ما يلزم من مهارات التحفيز والتواصل للعمل مع نساء غالباً ما يكنّ أميات. وفي أوساط الأسر المعيشية المتضررة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوغندا، يمكن أن تترك وفاة رب الأسرة الذكر النساء والأطفال بدون الموارد المالية أو الخدمات الإرشادية اللازمة لرعاية الماشية.

والتدخلات الرامية إلى مكافحة الأمراض الحيوانية ينبغي أيضاً أن تأخذ في الاعتبار أدوار الجنسين. فدخل الرجال قد يكون أكثر تعرّضاً للخطر من جراء فاشيات مرض الحمى القلاعية، الذي أدى إلى نفوق قطعان الماشية في كثير من البلدان. ولكن النساء والأطفال يواجهون مخاطر صحية واقتصادية أكبر من جراء أنفلونزا الطيور، وذلك باعتبارهم المسؤولين الأساسيين عن تربية الدواجن.

والأثر السلبي للتمييز بين الجنسين في ما يتعلق بالإنتاجية يبدو أكثر وضوحاً في القطاع الحيواني مما هو في معظم المجالات الأخرى للزراعة. ولكن الفوائد المحتملة للمساواة بين الجنسين جعلت القطاع منطلقاً مميزاً لتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين.

والاستثمارات القليلة التكلفة في إنتاج الدواجن والحيوانات الصغيرة – التي تسهُل إدارته ويتسم بسرعة معدل نموّه وعائده – يمكن أن يزوّد النساء بأنشطة جديدة مدرة للدخل. فبالنظر إلى أن النساء الريفيات الفقيرات ينفقن معظم دخلهن على شراء الغذاء ودفع الرسوم المدرسية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحسين رفاه الأسرة أكثر مما يؤدي إلى ذلك التوسع في قطعان الماشية التي يملكها الرجال.

عمل المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الإنتاج الحيواني

تقدم المنظمة المشورة للحكومات بشأن سياسات وبرامج القطاع الحيواني. وهي تقدم أيضاً المساعدة في تطوير مهارات صغار ملاّك الثروة الحيوانية، وفي تيسير حصولهم على موارد الإنتاج من قبيل الأرض والمياه والائتمان. وهي تعمل مع المؤسسات الريفية على جعل خدمات الإرشاد والخدمات البيطرية أكثر تجاوباً مع احتياجات صغار المنتجين.

ففي أفغانستان، ساعد مشروع للمنظمة على تنظيم أكثر من 20 000 امرأة ريفية في مجموعات لإنتاج الدواجن. وزودهن بأفراخ ومعدات محسّنة. وبإمكانية الوصول إلى الأسواق الحضرية. وتنتج الآن مشروعاتهن الخاصة بتربية الدواجن 30 مليون بيضة كل سنة.

وفي إثيوبيا، تسبّب داء المنقبيات – وهو مرض حيواني تنقله ذبابات التسي تسي – في الحد من إنتاج الألبان ومن توافر حيوانات جر موفورة الصحة. وقد شجعت المنظمة مشاركة المزارعات في مشروع أدمج مكافحة التسي تسي مع نظم زراعة مختلطة محسّنة. وقد ساعد المشروع 000 700 مُزارع على مضاعفة إنتاجهم من الألبان. وقلل إلى حد كبير من الوقت الذي ينفقونه على الحرث. وقلل الحاجة إلى العلاج البيطري بنسبة قدرها 60 في المائة.

وفي غامبيا، كانت فاشيات الأمراض إلى جانب افتقار النساء إلى مشورة إرشادية أمرين يؤديان إلى الحد من إنتاجية الحيوانات المجترة الصغيرة والدواجن. وقد درّب مشروع للمنظمة 50 امرأة للعمل كمساعدات في مجال الثروة الحيوانية لتقديم مشورة إرشادية. وحسّن مختبرات تشخيص الأمراض الحيوانية. وساعد المشروع على الإقلال من نفوق الحيوانات الصغيرة نتيجة لإصابتها بالمرض بنسبة قدرها 45 في المائة.

الهدف الاستراتيجي:
إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

مصايد الأسماك

إدامة التمييز بين الجنسين من خلال محدودية حصول المرأة على الائتمان، ومرافق التخزين، والتدريب

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

تمكين المرأة
استخدام تمكين المرأة كمؤشر لتقييم مساهمة تربية الأحياء المائية على نطاق صغير في التنمية الريفية المستدامة.

التدريب في مجال تربية الأحياء المائية
إدماج الشواغل الجنسانية في المعلومات والأدوات الأخرى لتنمية تربية الأحياء المائية، وزيادة مشاركة المرأة في التدريب في مجال الإدارة وإنتاج البذور وتنظيم المشروعات.

البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك وإدارتها
تحسين نسبة الرجال والنساء المدرَّبين أو المشاركين في بناء القدرات في مجال البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك وإدارتها.

المؤتمر العالمي
إدراج قضية تحقيق المساواة بين الجنسين كمجال مواضيعي في مؤتمر المنظمة العالمي بشأن تربية الأحياء المائية الذي سيُعقد عام 2010.

إن مصايد الأسماك أساسية للرفاه الاقتصادي للملايين من سكان الريف في العالم النامي. وتوفّر المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية عمالة مباشرة لنحو 200 مليون شخص. تعمل الغالبية الساحقة منهم في القطاع الصغير النطاق التقليدي، المسؤول عن نحو 70 في المائة من إنتاج مصايد الأسماك.

وأنواع الأسماك وغيرها من الأنواع المائية حيوية أيضاً للأمن الغذائي. فهي توفّر ما يقرب من 30 في المائة من البروتين الحيواني الذي يُستهلك في آسيا والمحيط الهادي، وأكثر من 20 في المائة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

وتسعى استراتيجية المنظمة بشأن تنمية مصايد الأسماك إلى تحسين الإنتاجية في القطاع الصغير النطاق – وتحسين مساهمته في الأمن الغذائي وسبُل العيش – في مواجهة تزايد المنافسة من المصايد الطبيعية الصناعية وتربية الأحياء المائية على نطاق كبير.

الأبعاد الجنسانية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

إن صيد الأسماك في المياه الساحلية ومياه البحار العميقة هو دائما تقريباً مجال يحتكره الذكور، وينطوي على مخاطر عالية من حيث الصحة والسلامة المهنيتين. وتؤدي المرأة التي تنتمي إلى أسرة معيشية تشتغل بالصيد عملاً تحضيرياً، من قبيل إصلاح الشباك، وإن كانت مساهمتها كثيراً ما تكون "غير رسمية" ونادراً ما تكون بأجر.

وأبرز دور للمرأة – في المصايد السمكية الصغيرة والصناعية – هو دورها بعد الحصاد. وفي التجهيز والتسويق. ففي غرب أفريقيا، تسوِّق النساء ما يصل إلى 80 في المائة من المأكولات البحرية. وفي مصانع تجهيز الأسماك التي شملها مسح في الهند، كانت الشابات يمثلن نسبة قدرها 60 في المائة من العمال. وفي فييت نام، تشكل الإناث نسبة قدرها 80 في المائة من قوة العمل في مجال تربية الأحياء المائية.

وتتطور أدوار الجنسين ومسؤولياتهما. ففي أجزاء من كمبوديا وتايلند، تتزايد ممارسة المرأة لصيد الأسماك وامتلاكها قوارب صيد. وفي بنغلاديش، تشكّل النساء حوالي 60 في المائة من مستزرعي الأسماك، وتُعتبر كثيرات منهن صاحبات مشروعات ناجحة. ولكن قدراً كبيراً من مساهمة المرأة في مصايد الأسماك "غير مرئي". وينبع التمييز بين الجنسين من القيمة المنخفضة المعطاة لعمل المرأة وتدنيه محدودية حصولها على الائتمان، وتكنولوجيا التجهيز، ومرافق التخزين، والتدريب.

وبدون التدريب وتكنولوجيا التخزين، تعجز تاجرات كثيرات عن إبقاء الأسماك طازجة، ويعانين من خسائر كبيرة بعد الحصاد. ففي غرب أفريقيا، وجدت الدراسات أن أشد العاملين في سلسلة تجهيز الأسماك وبيعها فقراً كانوا لا يحصلون إلا على أسماك منخفضة الجودة ولا يحصلون على أي معلومات عن الأسواق على الإطلاق – أو على ثلج.

وبرامج ميكنة إنتاج المصايد السمكية الصغيرة تهدد بإزاحة النساء من مصادر العيش التقليدية. ففي الهند، أدى تركيب محركات في سفن الصيد في إحدى

المناطق إلى زيادة المصيد وإلى إزاحة تجّار الأسماك الذكور للتاجرات. وتبيّن الدراسات أنه عندما تتاح مرافق محسّنة لحفظ الأسماك وتجهيزها، يبدأ الرجال العاملون في صيد الأسماك في التنافس مع النساء على الاستفادة من تلك المرافق.

ويتابع التمييز بين الجنسين المرأة في قطاع التجهيز الصناعي. فالنساء اللائي ينتمين إلى مجتمعات صيد الأسماك في الهند وأصبحن يكسبن أجراً في صناعة تصدير المأكولات البحرية تبيَّن أنهن يتقاضين أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجال، وكن يبتعدن عن منازلهن فترات أطول، مما يجعل من الأصعب بالنسبة لهن أداء أدوارهن المنزلية.

ومن اللازم أيضاً تقييم الفرص التي تتيحها تربية الأحياء المائية من زاوية الجنسين. فالمرأة إذا عرفت أنها ستفقد بركة لتربية الأسماك عند وفاة زوجها، فإنها قد لا تستثمر في ذلك المشروع. وقد يحرم إدخال التربية القفصية المرأة من المياه التي تُستخدم في أغراض الشرب، أو غسل الأطباق، أو نقع الكاسافا. وإذا قللت تربية الأحياء المائية مستويات المياه الموجودة في الآبار، فإن المرأة قد تضطر إلى البحث عن مصادر أخرى أبعد للمياه.

عمل المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

لقد وضعت المنظمة، كجزء من مدونتها العالمية للسلوك بشأن الصيد الرشيد، خطوطاً توجيهية فنية لتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في تنمية المصايد السمكية الصغيرة النطاق. فالمدونة تشجع ممارسة "الإدارة المشتركة"، التي تشارك في إطارها مجتمعات صيد الأسماك بأكملها، التي تضم الرجال والنساء على حد سواء، في التحكم في موارد الأسماك والأحياء المائية.

ففي غرب أفريقيا، عملت المنظمة مع 20 بلداً ساحلياً وخمسة بلدان غير ساحلية في برنامج يرمي إلى إدخال تحسينات مستدامة في عيش الرجال والنساء في مجتمعات صيد الأسماك. وفي النيجر، ساعد التدريب في مجال معرفة القراءة والكتابة والإدارة والمحاسبة تاجرات الأسماك على زيادة دخلهن وعلى أداء دور أكبر كثيراً في اتخاذ القرارات على صعيد المجتمع المحلي.

وفي فييت نام، أعطى مشروع بشأن تنمية تربية الأحياء المائية أولوية عالية لإثارة الوعي بقضايا الفوارق بين الجنسين في أوساط المزارعين والمؤسسات المحلية، ولتحسين الحصول على الخدمات الإرشادية، والائتمان، وبذور الأسماك. وبفضل القروض والتدريب، بدأ نحو 2 500 امرأة في إقامة بِرَكٍ منزلية للأسماك، مما أدى إلى حدوث ارتفاع بنسبة قدرها 20 في المائة في الدخل وإلى حدوث ارتفاع بنسبة قدرها 30 في المائة في استهلاك الأسر المعيشية للأسماك.

وفي ملاوي، ترتفع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قرى صيد الأسماك، حيث كثيراً ما تؤدي هجرة الذكور إلى ترك النساء بلا خيار سوى الاتجار بالجنس مقابل الحصول على الموارد اللازمة لتأمين بقاء الأسرة على قيد الحياة. وقد ساعدت المنظمة مؤخراً على وضع استراتيجية ملاوي بشأن مصايد الأسماك وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تدمج كلاً من قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأبعاد الجنسانية في تخطيط التنمية في البلد.

الهدف الاستراتيجي:
الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

الغابات

يؤدي استنفاد موارد الغابات إلى زيادة الأعباء على المرأة بالنظر إلى مسؤوليتها عن تلبية احتياجات الأسرة المعيشية من الغذاء والوقود

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

الدراسات القطاعية
إدراج القضايا الجنسانية في التحليل الاجتماعي – الاقتصادي والدراسات الاستشرافية لقطاع الغابات، وتشجيع البلدان على تقديم بيانات مفصّلة بحسب كل جنس على حدة.

إدرار الدخل
الترويج للمنهجيات التي تفيد الرجال والنساء في إدرار الدخل من الغابات والأشجار للحد من الفقر ولإدارة الموارد بطريقة مستدامة.

مشاركة أصحاب الشأن
وضع وتنفيذ نُهُج تؤدي إلى زيادة مشاركة الذكور والإناث من أصحاب الشأن في العمليات والأنشطة ذات الصلة بالغابات.

نظم ملكية الغابات
الترويج لنظم منصفة لملكية الغابات عن طريق سياسات وقوانين تحسّن الحصول على موارد الغابات وإدارتها لفائدة الرجال والنساء.

المؤسسات الحرجية
جمع بيانات مفصلة بحسب كل جنس على حدة بشأن العمالة في مراكز البحوث الحرجية الممولة بالأموال العامة والتخرّج في المؤسسات التعليمية الحرجية.

تساهم الغابات مساهمة كبيرة في كسْب العيش في العالم النامي. ويقدّر أن 1.2 مليار شخص يعتمدون على النظم الزراعية الحرجية. ومع أن الخسارة الصافية للغابات آخذة في التباطؤ، فإن إزالة الغابات وتدهورها ما زالا مستمرين، وبخاصة في المناطق الاستوائية.

وبالنظر إلى تزايد الطلب على خدمات النظم الإيكولوجية المستمدة من الغابات، يلزم اتباع نهج استراتيجي لتعظيم قدرة الغابات على التخفيف من آثار تغيُّر المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وصون الحياة البرية، وحماية الأراضي ومستجمعات مياه الأمطار.

وتدعو استراتيجية المنظمة بشأن الإدارة المستدامة للغابات والأشجار إلى العمل على زيادة مشاركة الجهات المعنية بالغابات في وضع السياسات والتشريعات، لتعزيز مساهمة الغابات في كسْب العيش، ولجعل الحراجة خياراً أصلح اقتصادياً لاستخدام الأراضي.

الأبعاد الجنسانية لإدارة الغابات

كثيراً ما تتفاوت معرفة النساء الريفيات والرجال الريفيين بشأن الموارد الحرجية وكثيراً ما تختلف أدوارهم في مجال إدارة الأشجار والغابات. فالمرأة تمارس نظم الإنتاج الحرجي الزراعي التقليدية، من قبيل البستنة المنزلية، وتجمع الأخشاب ومنتجات الأشجار لتبيعها كجزء من مشروعات صغيرة النطاق. وهي تتولى المسؤولية الرئيسية عن جمع الحطب من أجل الأسرة المعيشية، وجمع النباتات البرية التي تُستخدم كغذاء ودواء.

أما الرجل فهو أكثر انخراطاً في أنشطة عالية القيمة من قبيل قطع الأخشاب ونقلها. ولكن أدوار الجنسين تتباين — ففي أجزاء من نيبال، ينسج الرجال سلالا من الخيزران، بينما تكون النساء في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية أنشط في هذه الحرفة. والمرأة هي الوحيدة التي تجمع الحطب في بوتان، ولكن الرجل يساعد في هذا المجال في سري لانكا.

وتشير البحوث إلى أن الأشجار والغابات أهم لعيش المرأة الريفية مما هي لعيش الرجل. ففي مدغشقر تكسب المرأة الريفية في أحد المجتمعات المحلية 37 في المائة من دخلها من منتجات الغابات، مقارنة بنسبة قدرها 22 في المائة يكسبها الرجل. ففي ولاية أندرا براديش، كانت نسبة قدرها 77 في المائة من دخل المرأة في بعض المناطق تتأتى من الغابات.

وفي بلدان كثيرة، تملك الدولة أراضي الغابات، بينما يكون للرجال المحليين الحق في الأشجار ويكون للنساء الحق في منتجات الأشجار من قبيل الثمار. وفي جزر المحيط الهادي، تجمع النساء فاكهة الخبز كغذاء، ولكن أشجار فاكهة الخبز يسيطر عليها الرجال، الذين يستخدمون أشجارها في صنع الأثاث. وبالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، يصير الحصول على موارد الغابات أمراً معقداً، لأن الحقوق المستندة إلى القانون العرفي القابل للتفاوض تتيح بدرجة متزايدة للحكومة اتخاذ إجراءات لحماية الموائل الحرجية المعرضة للتهديد وذلك بتقييم الزحف البشري عليها.

والقيود التي تُفرض على الوصول تؤثر على الرجال والنساء بطرائق مختلفة. فالغابات يمكن أن تكون حاسمة الأهمية

بالنسبة لاستراتيجيات بقاء المزارعات على قيد الحياة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقع على النساء بصفة رئيسية المسؤولية عن العناية بأفراد الأسرة المعيشية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يترك لهن وقتاً أقل لممارسة الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك، فإنهن يصبحن أكثر اعتماداً على الأغذية الحرجية والدخل المتأتي من الحطب. وأثناء النزاعات والكوارث الطبيعية، يصبح أيضاً سكان الريف المشردون أكثر اعتماداً على المنتجات والخدمات الحرجية.

ويؤدي استنفاد الموارد الحرجية إلى زيادة الأعباء على كاهل المرأة تحديداً، بالنظر إلى مسؤوليتها عن تلبية احتياجات الأسرة من الغذاء والوقود. فقد وجدت دراسة أُجريت في ملاوي أن إزالة الغابات كانت تضطر النساء المسنّات إلى السير أكثر من 10 كيلومترات يومياً لجمع الحطب. وتنفق المرأة 800 ساعة في المتوسط سنوياً في زامبيا و300 ساعة في المتوسط سنوياً في تنزانيا في أداء نفس المهمة. وفي شرق أفريقيا، أدت ندرة الحطب إلى حدوث انخفاض في عدد الوجبات التي تُطهى في الأسر المعيشية الفقيرة.

عمل المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال إدارة الغابات

يعترف نهج المنظمة "للحراجة المجتمعية" بالعلاقة الحميمة بين المرأة والرجل والأشجار. ويستند هذا النهج إلى المعرفة المحلية لزيادة فوائد الغابات، وبخاصة بالنسبة للفقراء. ويشرك النساء الريفيات والرجال الريفيين في تصميم البرامج الحرجية وتنفيذها.

ففي أوغندا، ساعدت المنظمة 200 امرأة و100 رجل ممن يعيشون في مجتمعات حول حديقة بوينديالوطنية غير القابلة للاختراق على إقامة مشروعات مربحة من قبيل تربية النحل، وزراعة عش الغراب، وتنظيم رحلات إيكولوجية إلى مناطق الغوريلا الحُمية. وقد ساعد المشروع على تحسين سُبُل العيش مع حماية الحديقة، التي تُعتبر موقعاً يمثّل تراثاً عالمياً وفقاً لليونسكو.

وفي الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، عزز مشروع للمنظمة استغرق ثلاث سنوات مؤسسات صغيرة للمنتجات الحرجية غير الغذائية في سبعة مجتمعات محلية. وبالنظر إلى أن النساء كن يشكلن معظم التجار، فإنهن كن أيضاً المستفيدات الرئيسيات من المشروع. وقد درّبهن المشروع على التسويق، وزودهن بتكنولوجيات تجهيز محسَّنة وربطهن بالخدمات المالية.

وفي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، تتعاون المنظمة في برنامج يرمي إلى الحفاظ على نسح الخيزران، الذي يُعتبر تراثاً وطنياً وبشكل أيضاً مصدراً هاماً للعيش في الريف. ففي إحدى القرى، ساعدت المنظمة النساء المهمّشات على إقامة صلات مع الأسواق الوطنية والإقليمية من أجل ما يصنعنه من أثاث من الخيزران، بحيث زاد دخلهن بنسبة قدرها 50 في المائة.

الهدف الاستراتيجي:
الإدارة المستدامة للموارد من الأراضي والمياه والموارد الوراثية

الموارد الطبيعية

يشكّل فهم الأبعاد الجنسانية لإدارة الموارد الطبيعية منطلقاً لعكس اتجاه التدهور البيئي

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

القضايا المتعلقة بالأراضي وتحقيق المساواة بين الجنسين
إعداد نماذج تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين والحقوق المتعلقة بالأراضي، واستخدام التحليل الجنساني كجزء أساسي من التخطيط لاستخدام الأراضي.

حالة موارد العالم من الأراضي والمياه
تناول الفروق في حصول المرأة وحصول الرجل وسيطرتهما وملكيتهما، عند الإبلاغ عن حالة موارد العالم من الأراضي والمياه.

مشروعات إدارة المياه
جمع ونشر بيانات مفصلة بحسب كل جنس على حدة بشأن الزراعة وإدارة المياه وإدراج التحليل الجنساني في مشروعات إدارة المياه.

الموارد الوراثية النباتية
تناول حصول المرأة وحصتها من الفوائد، عند الإبلاغ عن تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

غطاء الأراضي ونظام المعلومات الجغرافية
إقامة نُظم معلومات جغرافية تدمج بيانات بيئية واجتماعية – اقتصادية ذات صلة بنوع الجنس.

تشكّل الأراضي والمياه والمناخ والتنوع البيولوجي القاعدة الطبيعية للزراعة، الأساسية للتنمية الريفية ولسبل العيش المستدامة. ولكن تزايد الطلب على الغذاء والماء والألياف والطاقة يُحدث خللاً في النظم الإيكولوجية الزراعية، ويؤدي إلى تآكل التنوع البيولوجي واستنفاد الأراضي والمياه. وهذه التأثيرات ستتفاقم بفعل تغيُّر المناخ.

ويجب استخدام الموارد الطبيعية على نحو يلبي احتياجات الحاضر، مع صونها من أجل الأجيال المقبلة. وهذا سيقتضي اتخاذ إجراءات لتنمية القدرات، بدءاً من المستوى العالمي حتى مستوى المزرعة، من أجل إدارة تلك الموارد وتنظيمها على نحو مستدام.

وتدعو استراتيجية المنظمة من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية إلى اتخاذ طائفة متنوعة من التدابير: تحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية، وصون التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام، والحوكمة الرشيدة للحصول على الأراضي.

الأبعاد الجنسانية لإدارة الموارد الطبيعية

يشكّل فقراء الريف في العالم النامي البالغ عددهم 1.3 مليار شخص أكبر مجموعة في العالم تدير الموارد الطبيعية. ويمثّل فهم أدوارهم ومسؤولياتهم – بما يشمل الأبعاد الجنسانية لإدارة الموارد الطبيعية – منطلقاً لعكس اتجاه التدهور البيئي.

وتدير المرأة الموارد الطبيعية يومياً في سياق دورها كمزارعة وكمتكفلة بأسرتها المعيشية. فهي تكون مسؤولة، عادةً، عن زراعة محاصيل كفافية وكثيراً ما تكون لديها معرفة فريدة بأنواع المحاصيل المحلية. وتسير النساء والفتيات الريفيات، من أجل تلبية احتياجات الأسرة، مسافات طويلة لجمع الحطب وجلب الماء. ورغم اعتمادهن على الموارد الطبيعية، فإن درجة حصولهن على الموارد وسيطرتهن عليها أقل مما هي في حالة الرجال. فالرجال هم عادةً الذين يستخدمون الأرض والمياه والنباتات والحيوانات استخداماً تجارياً، غالباً ما يكون أكثر قيمة من الاستخدامات المنزلية النسائية.

ويتضح انعدام المساواة بين الجنسين أشد ما يتضح في الحصول على الأراضي. فالعادات تحظر على المرأة امتلاك الأراضي في كثير من البلدان. وغالباً ما تكون للمرأة حقوق الاستخدام فقط، التي يتوسط فيها الرجل، وهذه الحقوق غير مستقرة بدرجة عالية. وكثيراً ما تعتمد المرأة الريفية المعدمة على الموارد التي تمثل ملكية مشتركة للحصول على الحطب والعلف والغذاء. وفي كثير من البلدان، يشكل الاستخدام المفرط لتلك الموارد تهديداً خطيراً لسبل العيش في الريف وللأمن الغذائي.

وبدون ضمان حقوق الأراضي، يصبح حصول المزارعين على الائتمان محدوداً – ويتواجد لديهم حافز ضئيل – للاستثمار في ممارسات الإدارة والصون المحسّنة. ومن الأرجح أن يتخذ النساء والرجال قرارات سليمة بيئياً بشأن إدارة الأراضي عندما تكون لديهم ملكية مضمونة ويعرفون أن بإمكانهم أن يستفيدوا من ذلك.

وتتسم الإدارة المحسّنة للمياه، وبخاصة الري، بأهمية بالغة لزيادة الإنتاجية الزراعية ولصون الموارد. وتتاح للمزارعات إمكانية محدودة للاستفادة من شبكات الري، أو من

القرارات المتعلقة بإدارة الري إذا كانت تلك الاستفادة متاحة لهن: فكثيراً ما تكون العضوية في رابطات مستخدمي المياه مرتبطة بملكية الأراضي. ومحدودية استحقاقات المرأة للمياه تضطر المرأة إلى استخدام ممارسات زراعية كفافية قد تؤدي إلى تآكل التربة، وهو مصدر رئيسي لعدم استقرار مستجمعات المياه.

وعلى مر الأجيال، شكّل صغار المزارعين مجموعة متنوعة واسعة من الأنواع المحصولية والسلالات الحيوانية. وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة، نتيجة جزئية للتجارة العالمية في محاصيل وحيوانات عالية الغلة، مسؤول عن حدوث هبوط سريع في التنوع البيولوجي الزراعي، مما يهدد ليس فحسب الإنتاج المحلي بل أيضاً الأمن الغذائي العالمي في نهاية الأمر.

ولحماية الموارد الطبيعية الموجودة لدى النساء الريفيات والرجال الريفيين فإنهم يجب تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على احتياجاتهم وأوجه ضعفهم. ومعالجة الأبعاد الجنسانية لإدارة الموارد الطبيعية ستساعد واضعي السياسات على صياغة تدخلات أكثر فعالية من أجل صون تلك الموارد واستخدامها بشكل مستدام.

عمل المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال إدارة الموارد الطبيعية

تروِّج المنظمة للإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية التي تعطي صوتاً للرجال والنساء الذين يعتمدون على تلك الموارد، وهي تعمل مع المؤسسات الوطنية على تحسين حقوق الميراث وعلى صياغة تشريعات بشأن إصلاح الأراضي. وتروِّج لقضية تحقيق المساواة بين الجنسين في رابطات مستخدمي مياه الري، وتشجّع إنتاج البذور المحلي للحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي.

ففي المغرب، نظّم مشروع للمنظمة يرمي إلى الحد من استنفاد الموارد الطبيعية 3 500 من سكان الريف – معظمهم من النساء والبنين المسؤولين عن جمع الحطب وجلب المياه – في رابطات قروية. وأقام المشروع صهاريج وآباراً وقنوات للري لتحسين توافر المياه، وأدخل نظاماً لتناوب استخدام المراعي وإنتاج العلف الورقي.

وفي طاجيكستان، أنشأ مشروع مشترك بين المنظمة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يرمي إلى تحسين حصول المزارعين الفقراء على الأراضي والخدمات الزراعية، 74 مجموعة للمزارعين وزوّدها بمعلومات عن التشريعات الوطنية المتعلقة بإصلاح الأراضي. وربط المشروع أيضاً المجموعات بالخدمات القانونية وبصندوق ائتماني متجدد، ودرَّب المجموعات على التخطيط لإقامة المشروعات وعلى التسويق.

وفي نيبال، حسّن برنامج المنظمة لدعم سُبل العيش إنتاج المزارعات ودخلهن بتعزيز مشاركتهن في لجان مستخدمي مياه الري. وزوّدهن المشروع أيضاً بتدريب في مجال معرفة القراءة والكتابة والقيادة وحقوق المرأة.

الهدف الاستراتيجي:
تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبل العيش والتنمية الريفية

العمال وسبل العيش

يجب أن تتناول برامج التنمية الريفية التمييز بين الجنسين في الأجور وفي الحصول على أصول كسب العيش

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

الصناعات الزراعية والبنية الأساسية الريفية

تناول القضايا الجنسانية في توجيه السياسات من أجل التنمية الصناعية الزراعية، وإعداد خطوط توجيهية فنية بشأن أفضل الممارسات في مجال تصميم بنية أساسية تعترف بالاحتياجات الجنسانية.

الشروط والأجور

الترويج لشروط عمل متكافئة للرجال والنساء في الصناعات الزراعية، مقيسة بنسبة أجور الرجال إلى أجور النساء.

السياسة المتعلقة بمصايد الأسماك وتنمية المؤسسات

إدراج القضايا الجنسانية في التوجيه الذي يُقدَّم إلى الحكومات بشأن السياسة المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وزيادة دخل الرجال والنساء عن طريق تنمية المؤسسات.

المساواة بين الجنسين في سلاسل القيمة

إنتاج مواد للتدريب على تنمية المشروعات تتناول الاحتياجات المختلفة للرجال الريفيين والنساء الريفيات، والترويج للأنشطة المراعية للفروق بين الجنسين والتي تربط كلا من المزارعين والمزارعات بسلاسل القيمة.

لقد أدت العولمة الاقتصادية إلى ربط حتى المناطق الريفية المعزولة في سلسلة تربط ما بين الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وتنشأ بسرعة سلاسل قيمة مع توسُّع المتاجر الكبرى (متاجر السوبر ماركت) وتوسُّع الطلب في البلدان الصناعية على الفاكهة والخضر الطازجة على مدار السنة.

وبالنسبة لملايين من المنتجين الزراعيين والمجهزين الزراعيين والعمال الريفيين، تتيح العولمة مزيداً من فرص العمل والدخل. ولكن التحسّينات في سُبُل العيش ستتوقف على مدى الفعالية التي يمكن أن تشارك بها البلدان النامية في الأسواق.

وترمي استراتيجية المنظمة إلى تهيئة "بيئات مواتية" تعود بالفائدة على الجميع في سلسلة القيمة، بدءاً من المنتجين ووصولاً إلى المصدِّرين. وهي تدعو إلى اتباع سياسات تعزز الأثر التنموي للصناعات الزراعية، وتعزز العمالة الريفية، وتساعد صغار المنتجين على التنويع بإقامة مشروعات جديدة.

الأبعاد الجنسانية للعمالة وسبُل العيش في الريف

مع تحوُّل الزراعة من الإنتاج الكفافي إلى الإنتاج التجاري، يتوقف مستقبل صغار المنتجين في البلدان النامية على قدرتهم على التنويع بممارسة أنشطة جديدة مدرّة للدخل، من بينها العمالة خارج المزرعة.

وآفاق العمل بالنسبة للمرأة الريفية محدودة بشدة. فهي، مثلها مثل المرأة في كل مكان، تتولى المسؤولية الرئيسية عن تربية الأطفال، وإعداد الطعام، والعناية بأفراد الأسرة المرضى، إلى جانب أعباء إضافية، من قبيل جمع الحطب. وتقلل أدوار الجنسين من مشاركة المرأة الريفية في أسواق العمل وتحصرها في عمالة في مجال الزراعة ذات أجر أقل وتتسم بكونها غير مستقرة بدرجة أكبر.

والمرأة، كمزارعة، تزرع محاصيل غذائية تقليدية، بينما من الأرجح أن يزرع الرجل محاصيل نقدية ولذا فإنه يكون أقدر على الاستفادة من الفرص الجديدة في الأسواق. وتواجه المزارعة تمييزاً بصفة منتظمة في الحصول على الموارد والخدمات اللازمة لتحسين إنتاجيتها، من قبيل الائتمان وضمان ملكية الأراضي والتعليم. ويحد التحيُّز ضد المرأة في شمال أفريقيا والشرق الأدنى من استخدام المرأة للآلات، من قبيل الجرارات، مما يؤثر على إنتاجية المزرعة التي تديرها المرأة.

ولقد أقامت المزارعات في بعض البلدان مشروعات مربحة تزوِّد الأسواق الدولية بخضر وفواكه عضوية أو خاضعة للتجارة العادلة. ولكن الدراسات تبيِّن أن المرأة يمكن أن تفقد دخلاً وتفقد السيطرة مع انتقال الخضر والفاكهة من المزرعة إلى السوق — ففي أوغندا، أدت قوة الطلب الخضري على الخضر الورقية إلى سيطرة الرجال على زراعتها.

وعندما تتوافر للمرأة فرص العمل خارج نطاق مزرعتها — مثلاً كعاملة في المزارع أو في التجهيز الزراعي — فإنها تظل تعاني من التمييز ضدها. ففي الهند، يقل متوسط أجر عاملة المزارع بنسبة قدرها 30 في المائة عن أجر الرجل. وتكون المرأة عادة، كعاملة موسمية أو عرضية، هي أول مَنْ يجري تسريحها.

وعلى نطاق العالم، تتولى المرأة بصفة رئيسية التجهيز الزراعي للخضر والأزهار والإربيان والخنازير والدواجن. والأعمال القليلة الأجر في مجال التجهيز الزراعي "ذات طابع أنثوي" بوجه عام، بينما من الأرجح أن يمارس الرجال أعمالاً تتطلب تدريباً وأن يكسبوا أجوراً أعلى. والحد من نطاق المهن المتاحة للمرأة له تكاليف عالية من حيث الكفاءة. وهو يؤدي أيضاً إلى استثمار أقل في تعليم البنات. وبالنظر إلى أن البنات يحصلن على تعليم مدرسي أقل، فمن الأرجح أن يجري توظيفهن "كيد عاملة مضمونة بسند" ضئيلة الأجر في مزارع كبيرة.

والعمالة المأجورة الريفية يمكن أن تساعد المرأة على الإفلات من براثن الفقر بزيادة دخلها وتعزيز قدرتها على المساومة في نطاق أسرتها المعيشية. ولكن يمكن أن تكون هناك مفاضلات هامة. ففي إكوادور، حققت عمالة الشابات في صناعة تصدير الأزهار المقطوفة فوائد اقتصادية لهن، ولكنها قللت من مقدار الوقت المتاح لهن لأداء عمل مجتمعي ولرعاية الطفل.

عمل المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العمالة وسُبل العيش

تعمل المنظمة مباشرة مع مجموعات المزارعين ومؤسسات الأعمال الزراعية على تعزيز مهاراتهم الإدارية والفنية وصلاتهم بالأسواق. وهي تجري تحليلات للاتجاهات في مجال العمالة في المزرعة وخارجها مراعية للفروق بين الجنسين، وتروّج لتحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة فرص العمل في الريف. وتروّج لمعايير العمل، وللصحة والسلامة المهنيتين، ولمشاركة نقابات العمال الريفيين في مفاوضات من أجل تحسين ظروف العمل.

ففي بابوا غينيا الجديدة، درّبت المنظمة 1 000 امرأة ريفية على تحديد فرص السوق، وتصميم استراتيجيات للمشروعات. وتحسين طرق الإنتاج. وكان من بين الفوائد التي تحققت نتيجة لذلك تحسُّن تغذية الأسر المعيشية وزيادة دخلها.

وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ساعد برنامج المنظمة لتنويع سبُل العيش وتنمية المؤسسات مجموعات صغار المزارعين على الاستجابة لفرص السوق الجديدة عن طريق التدريب في مجالات التسويق والإدارة المالية والتخطيط لإقامة المشروعات الحرة وتنمية سلاسل القيمة. وقدم البرنامج منحاً صغيرة لنحو 50 مشروعاً لمؤسسات متناهية الصغر.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعدت المنظمة النساء في كينشاسا وحولها على التوسع في مشروعات البستنة الصغيرة الخاصة بهن بضمان حصولهن على الأراضي والمياه، وتحسين جودة الخضر والفاكهة وسلامتها، وإيجاد أسواق قادرة على الاستمرار. ونجح المشروع في تعريف 4 500 منتج بممارسات الزراعة التي تصون البيئة، ودرّب 2 000 من النساء والرجال على إدارة المشروعات الحرة، وقدم قروضاً إلى 115 مؤسسة متناهية الصغر.